الأوروبيون يقررون دعمه

مجلس الأمن يصوت بالإجماع على الاتفاق النووي مع إيران

■ سترفع الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة العقوبات المفروضة عليها بموجب الاتفاق

مجلس الأمن صوت بالاجماع على الاتفاق النووي مع إيران

.. والاتحاد الأوروبي وافق على رفع العقوبات

■ الاتحاد الأوروبي يعتبر طهران مصدرا بديلا للطاقة بسبب التوتر مع روسيا

نيويورك - جنيف - «وكالات»: صوت مجلس الأمن بالإجماع على الاتفاق النووي مع إيران، حيث حصل على 15 صوتا مؤيدا، غير أن الدول الأعضاء لوحت بإمكانية إعادة فرض عقوبات على طهران إذا انتهكت الإتفاق.

وقالت سامانثا باور، مندوبة واشنطن لدى الأمم المتحدة إن «الاتفاق سيقلص من قدرات إيران النووية» وأنه «سيجعل العالم أكثر أمنا وسلامة».

وفي وقت سابق، صرح دبلوماسيون بأن الولايات المتحدة وزعت، الأربعاء، مشروع قرار على مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة يدعو للموافقة على الاتفاق النووي مع إيران وإلغاء العقوبات، مع الاحتفاظ بحظر الأسلحة وحظر تكنولوجيا الصواريخ الباليستية، وذلك قبل تصويت محتمل على المشروع الأسبوع القادم.

وأكد دبلوماسيون طلبوا عدم نشر أسمائهم أن السفيرة الأميركية لدى الأمم المتحدة اطلعت مجلس الأمن، المكوّن من 15 عضوا، على مشروع القرار في جلسة مغلقة.

وبموجب الاتفاق الذي أبرم بين إيران والقوى العالمية الست في فيينا الثلاثاء، وافقت إيران على قرض قيود طويلة الأجل على البرنامج النووي الذي يشتبه الغرب أنه يهدف إلى صنع قنبلة نووية، بينما تقول إيران إن نشاطها النووي للأغراض السلمية فقط، وفي المقابل سترفع الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة العقوبات المفروضة على إيران.

وبموجب الاتفاق فإن أي تخفيف لعقوبات الأمم المتحدة سيتزامن مع تحقق الوكالة الدولية للطاقة الذرية من «تنفيذ إيران للإجراءات النووية المتفق عليها».

ونقلت وكالة أنباء الجمهورية الإسلامية الإيرانية عن وزير الخارجية جواد ظريف قوله عند وصوله إلى مطار طهران: «الأسبوع المقبل سيعترف مجلس الأمن ببرنامج التخصيب الخاص بدولة نامية».

وتابع: «خطواتنا ستبدأ عندما ترفع كل العقوبات. نأمل أن تسفر الخطوات التي سيتخذها الجانبان عن نتائج خلال أربعة أشهر وأن يبدأ تنفيذ الاتفاق».

وسيلغي قرار مجلس الأمن الدولي سبعة قرارات سابقة بشأن إيران، لكنه سيترك بموجب اتفاق فيينا حظر الأسلحة قائما لمدة خمس سنوات وحظر شراء تكنولوجيا الصواريخ لمدة ثماني سنوات.

وتوصلت الأطراف، وهي الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن التي لها حق النقض «الفيتو» (الولايات المتحدة وروسيا والصين وبريطانيا وفرنسا) علاوة على ألمانيا والاتحاد الأوروبي إلى الاتفاق مع إيران في فيينا.

وسيضع قرار الأمم المتحدة أيضاً آلية لإعادة فرض جميع العقوبات تلقائيا إذا خالفت إيران الاتفاق.

وينص اتفاق فيينا على تشكيل القوى الست وإيران والاتحاد الأوروبي لجنة مشتركة للتعامل مع أي شكاوى حول المخالفات. وإذا كانت الدولة الشاكية غير راضية عن طريقة تعامل اللجنة مع مخاوفها فيمكنها بعد ذلك إحالة الشكوى إلى مجلس الأمن الدولي.

وسيكون مجلس الأمن حينها في حاجة إلى التصويت على قرار لاستمرار رفع العقوبات على إيران.

وإذا لم يعتمد مثل هذا القرار في غضون 30 يوما من استلام المجلس للشكوى من المخالفة فسيتم عندها إعادة فرض العقوبات الواردة في جميع قرارات الأمم المتحدة السابقة ما لم يقرر المجلس خلاف ذلك.

وإذا تم الالتزام بالاتفاق النووي، فإن جميع أحكام وإجراءات قرار الأمم المتحدة ستنتهي بعد 10 سنوات من اعتماده وتشطب القضية النووية الإيرانية من جدول أعمال مجلس الأمن.

على صعيد وافق الاتحاد الأوروبي على الاتفاق النووي مع إيران، أمس، في أول تحرك صوب رفع العقوبات الاقتصادية الأوروبية ضد طهران، والذي يأمل التكتل أن يرسل «مؤشرا» يتبعه الكونغرس الأميركي.

وفي رسالة تستهدف بشكل رئيسي الأصوات المتشككة في الكونغرس الأميركي والمقاومة القوية من إسرائيل، شدد اجتماع وزراء خارجية الاتحاد الأوروبي في بروكسل على أنه «لا يوجد حل أفضل آخر متاح».

وقال وزير الخارجية الفرنسي لوران فابيوس: «إنه اتفاق متوازن، يعني أن إيران لن تحصل على قنبلة نووية.. إنه اتفاق سياسي كبير».

وترك الوزراء تفاصيل موافقتهم لما بعد تصويت مجلس الأمن الدولي المقرر اليوم عند الساعة 1300 بتوقيت غرينتش، لكنهم التزموا رسميا برفع العقوبات تدريجيا مع الولايات المتحدة والأمم المتحدة.

وفي أعقاب الاتفاق في فيينا، وافقت إيران على قيود طويلة الأجل على برنامجها النووي الذي يشتبه الغرب في أنه يهدف لإنتاج قنبلة نووية، لكن طهران تقول إنه «سلمي».

وقال دبلوماسيون أوروبيون إن الاتحاد الأوروبي سيواصل حظر إمداد إيران بتقنية الصواريخ الباليستية إلى جانب العقوبات المفروضة، بسبب انتهاكات حقوق الإنسان.

وقال دبلوماسي غربي كبير مشارك في الاتفاق، إن «مزيجا من القيود وآليات التحقق يكفي لضمان أن إيران لن تحصل على قنبلة نووية».

وقال المسؤول أيضا: «طموحنا هو دمج البرنامج النووي الإيراني في إطار التعاون الدولي».

وحصل الكونغرس الأميركي على نسخة من الاتفاق النووي، أمس الأحد، وأمامه 60 يوما لاتخاذ قرار بشأن ما إذا كان سيوافق على الاتفاق أم سيرفضه، ويحرص الاتحاد الأوروبي على اعتبار إيران مصدرا بديلا للطاقة، في وقت يسود فيه التوتر مع روسيا، وقد يلجأ إلى إعادة فتح مكتبه في طهران، ويسعى وراء فرص استثمار في البلاد.

وتوجه سيغمار غابرييل نائب المستشارة الألمانية انغيلا ميركل إلى إيران خلال مطلع الأسبوع، ليصبح أول مسؤول كبير من حكومة غربية قوية يزور إيران منذ إبرام الاتفاق. ومن المقرر أن يزور فابيوس أيضا الجمهورية الإيرانية قريبا.

يذكر أنه كان لصانعي السيارات الفرنسيين حضور قوي في صناعة السيارات الإيرانية قبل العزلة التي فرضت على إيران، بسبب الملف النووي، كما كانت شركة توتال تشيطه في قطاع النفط هناك.

■ ظريف: خطواتنا ستبدأ عندما تُرفع كل العقوبات.. ونأمل أن تسفر الخطوات التي سيتخذها الجانبان عن نتائج ايجابية

■ فابيوس: الاتفاق متوازن.. وإيران لن تحصل على قنبلة نووية.. إنه اتفاق سياسي كبير

ألمانيا تربط إقامة علاقات جيدة مع طهران بأمن إسرائيل

نائب المستشارة الألمانية سيغمار غابريال ووزير النفط الإيراني بيجان نمدار زنقانة

أكد نائب المستشارة الألمانية وزير الاقتصاد، سيغمار غابريال، في خطاب في العاصمة الإيرانية، الاثنين، أن «أمن إسرائيل» يشكل شرطا لعلاقات جيدة بين إيران وألمانيا، وهو ما رفضته طهران على الفور.

وغابريال هو أهم مسؤول أوروبي يزور طهران منذ توقيع الاتفاق النووي في 14 يوليو بين إيران والقوى الكبرى، وهو اتفاق تعارضه إسرائيل.

وقال غابريال الذي كان يتحدث بحضور وزير النفط الإيراني بيجان نمدار زنقانة: «يجب أن تدركوا أنه بالنسبة لنا نحن الألمان، أمن إسرائيل يكتسي أهمية كبرى. أدرك مدى صعوبة النقاش، ونحن في ألمانيا نعتقد أيضا أن الفلسطينيين لهم الحق في إقامة دولتهم».

وأضاف غابريال أن «علاقات جيدة مع ألمانيا تعني أنه يجب عدم تهديد أمن إسرائيل».

من جانبها، أكدت الناطقة باسم الخارجية الإيرانية، مرضية أفخم، مجددا على المواقف المختلفة للبلدين بخصوص إسرائيل.

وقالت كما نقلت عنها وكالة الأنباء الطلابية: «موقفنا مختلف تماما مع ألمانيا حول المسائل الإقليمية، وخلال السنوات الـ35 الماضية عبرنا عدة مرات عن مواقفنا بشكل واضح جدا».

وأضافت: «بالطبع سنعبر عن قلقنا بخصوص التهديدات القائمة من النظام الصهيوني» خلال المحادثات مع غابريال الذي سيلتقي الرئيس الإيراني حسن روحاني، ورئيس مجلس الشورى علي لاريجاني.

والأسبوع الماضي، أبرمت إيران والقوى الكبرى (الولايات المتحدة وروسيا وبريطانيا وفرنسا والصين إلى جانب ألمانيا)، اتفاقا وصف بالتاريخي، ينهي أزمة استمرت 12 عاما حول الملف النووي الإيراني. ويهدف الاتفاق إلى ضمان الطابع السلمي للبرنامج النووي الإيراني مقابل رفع تدريجي للعقوبات الدولية.

نقاط عدة يتخوف منها منتقدو «الاتفاق»

■ سيتم السماح لإيران ببناء برنامج نووي صناعي كبير بعد 15 عاماً

وزيرا الخارجية الأميركي والإيراني في فيينا أثناء المحادثات

يعاني الاتفاق النووي الإيراني من نقاط ضعف تثير قلق المعارضين له، أهمها أنه لا يتوجب على الإيرانيين تفكيك بنيتهم التحتية لتخصيب اليورانيوم. ويسمح لهم على الأقل بمواصلة عمليات البحث والتطوير المحدودة لخمسة من نماذجهم المتقدمة من أجهزة الطرد المركزي. كما سيتم السماح لهم ببناء برنامج نووي صناعي كبير بقدر ما يريدون بعد 15 عاما.

وعندما يطلب المفتشون الدخول إلى المواقع المشبوهة سيكون أمام طهران مهلة 24 يوما لتأخير أي عمليات تفتيش تستطيع خلالها أن تخفي العديد من النشاطات غير المشروعة.

ويعتقد مسؤولون أميركيون أن الصفقة ستؤدي إلى إضفاء الشرعية على إيران كدولة على حافة العتبة النووية. ويقولون إن الفجوة ما بين كون الدولة على حافة العتبة النووية والقدرة على صناعة الأسلحة ستصبح صغيرة حتما. كذلك سيخفف الاتفاق من العقوبات بمجرد أن ينفذ الإيرانيون التزاماتهم النووية الرئيسية، أي الحد من أجهزة الطرد المركزي والمخزون، وتوقيف تشغيل الجزء الأساسي من مفاعل آراك، وفرض نظام للتحقق من سلسلة التوريد. ومن المتوقع أن تحتاج هذه الخطوات حوالي ستة أشهر.

ويعني ذلك أن طهران ستستعيد إمكانية بلوغ ما يصل إلى 150 مليار دولار في الحسابات المجمدة العام المقبل. ويتخوف كثيرون أن يستخدم جزء منها لدعم النفوذ الإيراني في الشرق الأوسط، ما قد يفاقم من الإضطرابات والصراعات الدائرة أصلا.

«البنتاغون»: الخيار العسكري ضد إيران لا يزال مطروحاً

كارتر في إسرائيل لتهدئة مخاوفها من الاتفاق مع إيران

تل أبيب - «وكالات»: وزير الدفاع الأميركي أشتون كارتر أعلنها بوضوح قبل أن يصل إلى إسرائيل التي يشعر مسؤولوها بالقلق من اتفاق إيران النووي، فقال: «لن أسعى لتغيير رأي أحد في إسرائيل. ليس هذا هو الهدف من زيارتي».

وبدلا من ذلك يسعى كارتر، وهو أول مسؤول حكومي أميركي يزور إسرائيل منذ الاتفاق التاريخي بوضع حد لبرنامج إيران النووي، إلى الابتعاد عن التوترات السياسية الناتجة عن الاتفاق وإجراء مناقشات تفصيلية هادئة بشأن تعميق العلاقات الأمنية بين أميركا وإسرائيل. ومن المتوقع أن يكون موضوع الدعم الأميركي المرتبط بالجيش مطروحا على الطاولة. ولكن المسؤولين الإسرائيليين والأميركيين هونوا من شأن احتمالات صدور إعلانات وشيكة. وقال كارتر للصحفيين المرافقين له: «يمكن أن يختلف الأصدقاء. ولكن لدينا عقود من التعاون الصلب مع إسرائيل». إلا أن مهمة كارتر لن تكون يسيرة.

فالولايات المتحدة وإسرائيل تختلفان بصورة جذرية بشأن ما إذا كان الاتفاق النووي الإيراني سيجعل البلدين أكثر أمانا. ويقول الرئيس باراك أوباما إن الاتفاق يفعل ذلك بينما يقول رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو إنه لا يفعل ذلك.

وتخشى إسرائيل من أن تؤدي مكاسب طهران الاقتصادية الناتجة عن رفع العقوبات الغربية إلى تعزيز الفصائل التي تدعمها إيران في لبنان والمناطق الفلسطينية.

ولم يقل الزعيم الإيراني الأعلى آية الله علي خامنئي شيئا يذكر لتبديد هذه المخاوف في خطابه الناري في ختام شهر رمضان. فقال خامنئي إن الاتفاق النووي لن يغير سياسة إيران تجاه حلفائها في سوريا والعراق واليمن ولبنان وبين الفلسطينيين.

وشدد أوباما على أن إبعاد التهديد الماثل بوجود أسلحة نووية إيرانية من على الطاولة يزيد من أمن إسرائيل والولايات المتحدة وحلفائها. وأشار مسؤولون أميركيون إلى أنهم لن يغيروا الاستراتيجية الدفاعية المطبقة منذ أمد بعيد والتي تشدد على التهديد الذي تشكله إيران.

وقال كارتر: «لا الاتفاق ولا أي شيء آخر نفعله من أجل تعزيز استراتيجيتنا الدفاعية في المنطقة يفترض أي شيء بشأن السلوك الإيراني.. لا يوجد أي شيء في الـ100 صفحة (نص الاتفاق) يضع قيودا على الولايات المتحدة أو ما تفعله الولايات المتحدة للدفاع عن.. أصدقائها وحلفائها، بمن فيهم إسرائيل».

وأشار كارتر أيضا إلى التزام أميركا تجاه حلفائها في حمايتهم من عدوان إيراني محتمل.

وكان كارتر قد أعلن أن الاتفاق حول البرنامج النووي الإيراني لا يمنع البنتاغون من إبقاء الخيار العسكري على الطاولة لمنع إيران من حيازة القنبلة الذرية.

وأدلى كارتر بتصريحه للصحفيين في الطائرة التي أقلته إلى إسرائيل، المحطة الأولى في جولة شرق أوسطية ترمي خصوصا إلى طمأنة حلفاء الولايات المتحدة في المنطقة القلقين من تبعات الاتفاق الذي تم التوصل إليه بين إيران والدول الكبرى الثلاثاء الماضي.

وقال الوزير الأميركي إن «أحد الأسباب التي تجعل هذا الاتفاق اتفاقا جيدا هو أنه لا يحول بتاتا دون إبقاء الخيار العسكري» الأميركي على الطاولة إذا ما سعت إيران إلى حيازة السلاح الذري.

وأضاف أن هذا الخيار «يبقى عليه وتحسنه باستمرار».